مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

23 آب 2023

تصحيح التقارب الإسرائيلي السعودي
عدم وجود صفقة أفضل من صفقة سيئة

فورن افيرز

عدم وجود صفقة أفضل من صفقة سيئة

بغداد_ عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية
hcrsiraq@yahoo.cpm
Www.hcrsiraq.net
+96478102340002

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تصحيح التقارب الإسرائيلي السعودي

عدم وجود صفقة أفضل من صفقة سيئة

فورن افيرز

دانيال سي كورتزر وآرون ديفيد ميلر

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

23 آب 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com

كانت إدارة بايدن حذرة من محاولة إحلال السلام في الشرق الأوسط، وتفكر الآن في دفع دبلوماسي كبير في المنطقة. والهدف الأساسي ليس إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية الجامدة ، بل سد الفجوة بين صديقين للولايات المتحدة: تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. فقد ألمح الرئيس الأمريكي جو بايدن في أواخر يوليو تموز إلى أن تقاربا إسرائيليا سعوديا قد يكون في الطريق. وزار مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان ، مرتين في الشهر الماضي، المملكة العربية السعودية. وفي الأسبوع الماضي، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن واشنطن والرياض اتفقتا على الخطوط العريضة لاتفاق التطبيع، على الرغم من أن العقبات الرئيسية أمام مثل هذا الاتفاق لا تزال قائمة.

ومن النادر في سجلات صنع السلام في الشرق الأوسط أن تسعى ثلاث حكومات علنا إلى تحقيق نفس الهدف. وفي ظاهره، سيكون اتفاق التطبيع الإسرائيلي السعودي إنجازا كبيرا. لكن شركاء واشنطن في هذا الترتيب المرتقب هم نظام سعودي قمعي يبدو أنه يعمل بشكل متزايد لتحقيق أهداف متعارضة مع الولايات المتحدة وائتلاف حاكم إسرائيلي يتألف من الأحزاب اليمينية والسياسيين الأكثر تطرفا في تاريخ البلاد. ولهذا السبب، لن يؤدي أي اتفاق تطبيع فقط إلى تعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة.ويجب على إدارة بايدن التأكد من أنها لا تتنازل عن الكثير للرياض دون أن تطلب ما يكفي من القدس، خاصة عندما يتعلق الأمر بمخاوف الفلسطينيين.

صفقة جيدة و شركاء سيئون

في ثمانينيات أو تسعينيات القرن العشرين ، ربما كان اتفاق التطبيع الإسرائيلي السعودي يستحق أي ثمن تقريبا. لكن الزمن قد تغير. ففي عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ساعدت الدبلوماسية الأمريكية في كسر الجليد بين إسرائيل ودول الخليج. وأضفت اتفاقيات إبراهيم الطابع الرسمي على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وأثار توقيع هذه الاتفاقيات توقعا لصفقة أكثر أهمية مع السعوديين. وكما هو الحال، تحتفظ القدس والرياض بعلاقات استخباراتية وأمنية، وإن كانت غير معلنة. حيث يتعاون البلدان بطرق محدودة أخرى: تسمح المملكة العربية السعودية لشركات الطيران التجارية الإسرائيلية بالتحليق عبر مجالها الجوي في طريقها إلى آسيا، ووقعت إسرائيل على صفقة أعادت فيها مصر جزيرتين صغيرتين

في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية، وهناك اتفاق معلق من شأنه أن يسمح للحجاج المسلمين من إسرائيل بالقيام برحلات مباشرة إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج.

ووفقا لصحيفة الغارديان، التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في المملكة العربية السعودية مرة واحدة على الأقل مع ولي عهد محمد بن سلمان. وأظهرت الرحلات الجوية المباشرة من إسرائيل إلى قطر خلال كأس العالم في عام 2022 أنه قد يكون من الممكن توسيع دائرة التعاون. وفي الواقع، أصبحت إسرائيل والمملكة العربية السعودية شريكتين استراتيجيتين بحكم الأمر الواقع في مواجهة التحدي المتزايد من إيران والتهديدات من الجماعات الجهادية.

لكن احتمالات التوصل إلى اتفاق تطبيع بين الولايات المتحدة، والتي من شأنها أن تنطوي على ضمانات أمنية أمريكية رئيسية، تخفف منها الحقيقة غير المريحة المتمثلة في أن المملكة العربية السعودية شريك غير موثوق به بشكل متزايد لواشنطن. وعلى الرغم من عقود من العلاقات الوثيقة، فإن وصف المملكة العربية السعودية بأنها حليف للولايات المتحدة هو امتداد حقيقي.-حيث لا تشترك الحكومة السعودية تقريبا في أي قيم مع الولايات المتحدة، على الأقل تلك المتعلقة بالديمقراطية والحرية، وتختلف مصالحها بوضوح عن مصالح واشنطن في مجال حقوق الإنسان وتسعير النفط والعلاقات مع الصين وروسيا.

لقد أصبح السعوديون أطرافا فاعلة مستقلة، تتبع مصالحهم الخاصة بشكل مفهوم، ولكن في كثير من الأحيان دون أخذ مصالح الولايات المتحدة في الاعتبار. وإنهم لا يعتزمون إنهاء ارتباطهم الطويل مع واشنطن، لكنهم يتطلعون إلى إقامة شراكات إضافية عندما يخدم ذلك مصالحهم. وعلى هذه الخلفية، يمكن أن يكون للتقارب بين الرياض والقدس قيمة، ولكن فقط إذا كان الثمن مناسبا. ويجب على واشنطن أن تقرر كم هي مستعدة لدفع السعوديين مقابل صفقة تطبيع وما هي على استعداد لقبوله من إسرائيل فيما يتعلق بالفلسطينيين.

ويجب أن تكون إدارة بايدن حريصة على عدم التنازل عن الكثير أو قبول القليل جدا. وتطلب الرياض من واشنطن دعم برنامج نووي مدني، بما في ذلك حق المملكة العربية السعودية في تخصيب اليورانيوم. ويجب أن ينطوي أي تصدير للتكنولوجيا النووية الأمريكية إلى المملكة على ثلاثة التزامات سعودية صارمة: توقيع اتفاقية تعاون نووي

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

مع واشنطن تتضمن متطلبات قوية لمنع الانتشار النووي، والتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يعزز قدرات التحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح بالتفتيش الأمريكي في الموقع والمراقبة الإلكترونية لمنشآتها.

وحتى لو وافقت الرياض على هذه التدابير، يجب على الولايات المتحدة أن ترسم الخط الفاصل لمنح المملكة العربية السعودية الحق في تخصيب اليورانيوم والقدرة على التحكم في دورة الوقود. ووفقا لموقع "سيمافور" الإخباري، اقترح المسؤولون السعوديون إنشاء "أرامكو نووية" - وهو مشروع أمريكي سعودي مشترك من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة موقعا لتطوير برنامج سعودي للطاقة النووية المدنية. لكن هذا لا يزال يعني السماح بتخصيب اليورانيوم داخل المملكة العربية السعودية - وهو أمر رفضته واشنطن سابقا ولا ينبغي لها السماح به بسبب مخاوف الانتشار النووي وعدم القدرة على التنبؤ بالرياض. وفي نهاية المطاف، يجب أن تتفوق سياسة الولايات المتحدة العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية على الاعتبارات الأخرى، كما هو الحال دائما تقريبا. وحقيقة أن محمد بن سلمان قد أعرب عن اهتمامه بامتلاك أسلحة نووية يؤكد فقط على الحاجة إلى توخي الحذر.وكجزء مهم من أي صفقة جيدة مع المملكة العربية السعودية سيكون المعاملة بالمثل. ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تضغط بقوة على السعوديين لتحسين سجلهم في مجال حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار وتحسين الوضع في اليمن، وأخذ المخاوف الأمريكية في الاعتبار عند تحديد أسعار النفط.و يجب على واشنطن أيضا أن تضغط على الرياض من أجل مزيد من الشفافية بشأن علاقتها الناشئة مع بكين والمطالبة بضمانات أمنية مشددة لأي أسلحة أو تكنولوجيا تنقلها الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية.

ومن المرجح أيضا أن يطلب السعوديون التزاما ملزما من الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة بقوة إذا تعرضت لهجوم. ولا ينبغي لإدارة بايدن تحت أي ظرف من الظروف أن تقدم مثل هذا الالتزام. فالتهديد الرئيسي للمملكة العربية السعودية ليس غزوا بريا بل ضربات جوية وصاروخية وتخريب داخلي. وبالتأكيد، يمكن للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية العمل على التنسيق الأمني، بما في ذلك تدابير الدفاع الجوي والصاروخي المتقدمة، التي لا تجبر الولايات المتحدة على التدخل تحت أي ظرف من الظروف. وبدلا من ذلك، يمكن لمثل هذا التنسيق أن يلزم واشنطن بالتشاور مع المملكة العربية السعودية حول أفضل طريقة لمساعدتها في الدفاع ضد تهديد خارجي. ويمكن للولايات المتحدة أيضا أن تمنح الرياض وضع حليف

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

من خارج حلف شمال الأطلسي، مما يوفر فوائد في التجارة الدفاعية والتعاون الأمني، وهو رمز قوي للعلاقة الوثيقة.

وسيرغب السعوديون أيضا في الحصول على تأكيدات بأنهم يستطيعون شراء أنظمة أسلحة أمريكية متطورة. ويمكن تلبية هذا الطلب ما دام يسير جنبا إلى جنب مع الضمانات المناسبة لضمان الإشراف والرقابة المناسبين. وسيكون الكونغرس الأمريكي - الذي سيكون دعمه وتنسيقه وموافقته مطلوبا لجميع هذه التدابير - بمثابة كابح مفيد لضمان عدم ذهاب إدارة بايدن بعيدا. وفي الواقع، يجب أن يكون أحد أهداف التطبيع الإسرائيلي السعودي ومعاهدة السلام هو تقليل الحاجة إلى المزيد من القوات الأمريكية في المنطقة، وليس تعزيزها.

لا تقل كلا

سترحب إسرائيل بتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، ولكن يجب عليها القيام بدورها لإنجاح الصفقة. فعلى إدارة بايدن أن تطلب من الحكومة الإسرائيلية وقف إصلاحها للسلطة القضائية بينما تستمر المفاوضات حول التطبيع مع السعودية. حيث يتعامل بايدن مع الحكومة الأكثر تطرفا وأصولية في تاريخ إسرائيل، وهي حكومة ملتزمة بتقويض الطابع الديمقراطي لإسرائيل وضم الضفة الغربية. وإن تأييد الولايات المتحدة لأي اتفاق تطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية سيضفي الشرعية على هذه الحكومة الإسرائيلية ويعزز حظوظ نتنياهو السياسية. وقد يكون هذا ثمنا تستعد إدارة بايدن لدفعه، لكن عليها على الأقل استخدام ما لديها من نفوذ الآن لمنع تآكل الديمقراطية الإسرائيلية.

وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب على الإدارة الأمريكية أن تبني في أي اتفاق تطبيع إسرائيلي-سعودي أحكاما تعالج مخاوف الفلسطينيين بمصداقية وتحافظ على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين - مهما طالت الاحتمالات. وكان السعوديون مصرين علنا على الحاجة إلى تعزيز المصالح الفلسطينية لكنهم لم يقدموا أي تفاصيل. وقد يعتقد المرء أن المملكة العربية السعودية ستكون حذرة من ربط نفسها من خلال التطبيع بالحكومة الأكثر تطرفا في تاريخ إسرائيل. ويبدو أن محمد بن سلمان يميل إلى أن يكون مرنا في ما يطلبه نيابة عن الفلسطينيين، لكن والده، الملك سلمان، أكثر تقليدية، مما يشير إلى أن متطلباته ستكون صعبة - ربما بما في ذلك الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على مجمع الحرم الشريف، المعروف أيضا باسم جبل الهيكل، في القدس.

من خارج حلف شمال الأطلسي، مما يوفر فوائد في التجارة الدفاعية والتعاون الأمني، وهو رمز قوي للعلاقة الوثيقة.

وسيرغب السعوديون أيضا في الحصول على تأكيدات بأنهم يستطيعون شراء أنظمة أسلحة أمريكية متطورة. ويمكن تلبية هذا الطلب ما دام يسير جنبا إلى جنب مع الضمانات المناسبة لضمان الإشراف والرقابة المناسبين. وسيكون الكونغرس الأمريكي - الذي سيكون دعمه وتنسيقه وموافقته مطلوبا لجميع هذه التدابير - بمثابة كابح مفيد لضمان عدم ذهاب إدارة بايدن بعيدا. وفي الواقع، يجب أن يكون أحد أهداف التطبيع الإسرائيلي السعودي ومعاهدة السلام هو تقليل الحاجة إلى المزيد من القوات الأمريكية في المنطقة، وليس تعزيزها.

لا تقل كلا

سترحب إسرائيل بتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، ولكن يجب عليها القيام بدورها لإنجاح الصفقة. فعلى إدارة بايدن أن تطلب من الحكومة الإسرائيلية وقف إصلاحها للسلطة القضائية بينما تستمر المفاوضات حول التطبيع مع السعودية. حيث يتعامل بايدن مع الحكومة الأكثر تطرفا وأصولية في تاريخ إسرائيل، وهي حكومة ملتزمة بتقويض الطابع الديمقراطي لإسرائيل وضم الضفة الغربية. وإن تأييد الولايات المتحدة لأي اتفاق تطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية سيضفي الشرعية على هذه الحكومة الإسرائيلية ويعزز حظوظ نتنياهو السياسية. وقد يكون هذا ثمنا تستعد إدارة بايدن لدفعه، لكن عليها على الأقل استخدام ما لديها من نفوذ الآن لمنع تآكل الديمقراطية الإسرائيلية.

وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب على الإدارة الأمريكية أن تبني في أي اتفاق تطبيع إسرائيلي-سعودي أحكاما تعالج مخاوف الفلسطينيين بمصداقية وتحافظ على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين - مهما طالت الاحتمالات. وكان السعوديون مصرين علنا على الحاجة إلى تعزيز المصالح الفلسطينية لكنهم لم يقدموا أي تفاصيل. وقد يعتقد المرء أن المملكة العربية السعودية ستكون حذرة من ربط نفسها من خلال التطبيع بالحكومة الأكثر تطرفا في تاريخ إسرائيل. ويبدو أن محمد بن سلمان يميل إلى أن يكون مرنا في ما يطلبه نيابة عن الفلسطينيين، لكن والده، الملك سلمان، أكثر تقليدية، مما يشير إلى أن متطلباته ستكون صعبة - ربما بما في ذلك الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على مجمع الحرم الشريف،

المعروف أيضا باسم جبل الهيكل، في القدس.
ومن المحتمل أن إدارة بايدن، في حرصها على تأمين صفقة تطبيع، لن تدفع السعوديين إلى مطالبة إسرائيل بحزمة كبيرة بما يكفي للفلسطينيين. ومن الممكن أيضا أن يستبعد محمد بن سلمان ونتنياهو واشنطن من المفاوضات إذا اعتبرا أن الثمن الأمريكي مرتفع للغاية، وتوصلا إلى فهمهما الخاص فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لكن إدارة بايدن لا تزال تتمتع بنفوذ لا ينبغي أن تتردد في استخدامه. فالديمقراطيون في الكونغرس يتحدثون بالفعل عن أهمية ربط أي اتفاق إسرائيلي سعودي بشيء ذي مصداقية للفلسطينيين. ولا يمكن تطبيع العلاقات بين الرياض والقدس دون ضمانات أمريكية. وآخر شيء يجب أن تريده إدارة بايدن لكل حملها الثقيل في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية هو السماح لنتنياهو وائتلافه بالإفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين.
وبما ان إدارة بايدن تتمتع بنفوذ ، فأنه لا ينبغي عليها التردد في استخدامه. وهذا يعني أن المطالب الأمريكية والسعودية يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لوقف ضم إسرائيل الفعلي للأراضي المحتلة وجعل من المستحيل على الفلسطينيين رفض التوصل إلى اتفاق. ويجب أن تشمل هذه المطالب تجميدا كاملا ويمكن التحقق منه ومراقبا لجميع الأنشطة الاستيطانية خارج المناطق السكنية القائمة داخل المستوطنات التي تأذن بها إسرائيل في الكتل الكبرى. وقف بناء المستوطنات أو البؤر الاستيطانية الجديدة؛ تفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أنشئت بعد عام 2001 (تمشيا مع الالتزام الذي تعهدت به الحكومة الإسرائيلية في عام 2004)؛ وقف إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية القائمة وعودة المستوطنين إلى البؤر الاستيطانية أو المستوطنات التي تم إخلاؤها في عام 2005؛ والتزام رسمي من قبل حكومة إسرائيل (وليس فقط رئيس الوزراء) بحل الدولتين الذي يتضمن عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية.
وان الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تقبل بهذه الشروط. لكن المطالبة بها كجزء من عملية دبلوماسية ثلاثية من شأنها أن تضع نتنياهو في موقف غير مريح لرفض التطبيع مع المملكة العربية السعودية من أجل استرضاء وزرائه المؤيدين للضم. وإذا زار محمد بن سلمان القدس وقدم عرضه للسلام مباشرة إلى الكنيست الإسرائيلي، فإن الضغط على نتنياهو سيزداد بشكل كبير، مما سيجبره على الأرجح إما على التواصل مع المعارضة لتشكيل حكومة وحدة وطنية للاستفادة من العرض السعودي أو الدعوة إلى انتخابات جديدة.

ومن غير المؤكد بأي حال من الأحوال ما إذا كانت المعارضة الإسرائيلية، بقيادة مرشحها الأكثر ترجيحا لمنصب رئيس الوزراء، بيني غانتس، مستعدة لمنح نتنياهو شريان حياة والموافقة على نوع من ترتيبات التناوب لقيادة الحكومة، ومن المرجح أن تؤدي الاضطرابات السياسية التي قد تنجم عن مثل هذا العرض إلى تأخير مبادرة التطبيع. ولكن عندما تستأنف، فإنها ستفعل ذلك على أساس أسلم بكثير، مما يمكن الإسرائيليين والسعوديين من وضع شروط وتسلسل اتفاق التطبيع ومعاهدة السلام.

والعنصر الفلسطيني في هذه الدقيقة الدبلوماسية بسيط: لا تقل كلا. وينبغي أن يكون الفلسطينيون على استعداد لتعزيز التعاون الأمني مع إسرائيل والالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية. وفي المقابل، يمكنهم السعي للحصول على التزام مالي طويل الأجل من السعوديين وغيرهم لإعادة بناء بنيتهم التحتية وإنشاء مؤسسات الدولة المفترضة.

لا مخاطرة ولا مكافأة

من المرجح أن تعكس الطريقة التي تختار بها إدارة بايدن موازنة مطالبها مع مطالب الأطراف الأخرى دوافعها في دفع اتفاق التطبيع هذا. ومن الواضح أن اتفاق التطبيع الإسرائيلي السعودي الذي توسطت فيه الولايات المتحدة مصمم لمعالجة مخاوف الولايات المتحدة بشأن النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، مع فائدة إضافية تتمثل في إعادة تأكيد القيادة الأمريكية في المنطقة. كما أن اتفاق التطبيع سيكون إنجازا مهما في السياسة الخارجية قبل انتخابات عام 2024، وإن كان من غير المرجح أن يسجل الكثير في أذهان الناخبين. وسيكون تتويجا مناسبا لعقود من الجهود الأمريكية لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي.

وبالتالي، إذا قرر بايدن المضي قدما في هذه المبادرة الجريئة ولكن المعقدة، فعليه أن يعزم على إبقاء المعايير عالية - سواء من حيث الحد من المطالب السعودية أو دفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ومن الأفضل عدم التوصل إلى اتفاق على الإطلاق بدلا من التوصل إلى اتفاق يعطي السعوديين الكثير، ويفشل في تأمين ما يكفي في المقابل، ويضفي الشرعية على الحكومة الإسرائيلية الحالية دون وقف جهودها لضم الضفة الغربية. ويجب على واشنطن أيضا أن تضع في اعتبارها أن المستفيدين الرئيسيين من أي اتفاق سيكونون إسرائيل والمملكة العربية السعودية - وليس الولايات المتحدة.

فالتوصل الى صفقة جيدة ستكون طموحة دبلوماسيا ويحتمل أن تكون تحويلية. وستسعى إلى إعادة تشكيل المشهد الإقليمي الحالي وتعزيز القيادة الأمريكية. فإذا نجحت إدارة بايدن، فلديها فرصة لإحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المعطوبة، ووضع العلاقات الأمريكية السعودية على مسار مفيد للطرفين، والحفاظ على الأمل في مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ولكن إذا سارت الأمور على أنها صغيرة أو أبرمت صفقة سيئة، فستفوت الإدارة فرصة نادرة للتقدم نحو السلام، ومن المرجح أن تؤدي إلى تآكل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بدلا من تعزيزها..

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية